

مجلس الأمن

السنة السابعة والستون

مؤقت

الجلسة **٦٨١١**

الخميس ١٩ تموز/يوليه ٢٠١٢، الساعة ٠٠/١٥

نيويورك

الرئيس:	السيد أوسوريو	(كولومبيا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد جوكوف
	أذربيجان	السيد موسييف
	ألمانيا	السيد فيتيغ
	باكستان	السيد ترار
	البرتغال.	السيد موررايس كابرال
	توغو	السيد إمبيو
	جنوب أفريقيا	السيد لاهر
	الصين	السيد وانغ من
	غواتيمالا	السيد بريث غوتيريث
	فرنسا	السيد بيرتو
	المغرب	السيد الروجا
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد ويلسون
	الهند	السيد راغوتاهالي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة ديكارلو

جدول الأعمال

الحالة في ما يتعلق بالعراق

التقرير الثالث للأمين العام المقدم عملا بالقرار ٢٠٠١ (٢٠١١) (S/2012/535)

1242891 (A)





افتُتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

الحالة فيما يتعلق بالعراق

التقرير الثالث للأمين العام المقدم عملا بالقرار ٢٠٠١ (٢٠١١) (S/2012/535)

الرئيس (تكلم بالإسبانية): بموجب المادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل العراق إلى المشاركة في هذه الجلسة.

بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد مارتن كوبلر، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن ألفت انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2012/535، التي تتضمن التقرير الثالث للأمين العام عملاً بالقرار ٢٠٠١. (٢٠١١).

أعطي الكلمة الآن للسيد كوبلر، الذي نرحب به أيضاً.

السيد كوبلر (تكلم بالإنكليزية): يسرني أن أقدم للمجلس التقرير الثالث للأمين العام عملاً بالقرار ٢٠٠١ (٢٠١١) عن أنشطة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق. وسأحيط أعضاء المجلس أيضاً علماً بآخر التطورات في العراق.

قبل عام، أخبر سلفي أعضاء المجلس بأنه متفائل تفاؤلا حذراً بشأن مستقبل العراق. واليوم، إذْ ينظر المجلس في تجديد ولاية البعثة، هناك الكثير مما يمكن للعراق أن يفتخر بإنجازه. فبالانسحاب النهائي للقوات الأمريكية نهاية العام الماضي، استعاد العراق سيطرته الكاملة على إقليم سيادته.

لقد بذل العراق جهودا مخلصة لإنفاذ القانون والنظام في جميع أنحاء البلد. وإيذاناً باستعادة مكانته على الساحة الدبلوماسية، نجح العراق في استضافة مؤتمر القمة الثالث والعشرين لجامعة الدول العربية في آذار/مارس والمحادثات بين إيران والأعضاء الدائمين في المجلس الأمن زائداً ألمانيا في أيار/مايو. غير أن سلفي كان قد خفف من تفاؤله الحذر بأن وضع شرطا هو ضرورة وجود قيادة ذات عزيمة في العراق لكي يواصل البلد تقدمه.

في هذه اللحظة التي أمثل فيها أمام المجلس، يقبع العراق في خضم حالة من الجمود ظلت سائدة بين الكتل السياسية منذ سبعة أشهر طويلة. وما فتئت تلك الحالة تعوق التقدم في بعض المجالات الأساسية لتحقيق التنمية في العراق، بما في ذلك إيجاد حل مستدام للحدود الداخلية المتنازع عليها؛ والبرنامج الدستوري غير المكتمل؛ واعتماد بعض التشريعات الأساسية المعلقة؛ والتحضير لانتخابات مجالس المحافظات في العام المقبل.

حين اتخذ مجلس الأمن القرار ١٧٧٠ (٢٠٠٧)، كلف بعثة الأمم المتحدة بولاية تتضمن تقديم المشورة والدعم والمساعدة لحكومة وشعب العراق. والسؤال المطروح اليوم هو ما إذا كان من الممكن التغلب على العقبات الأساسية لكي يتسنى للدولة والمجتمع العراقيين أن يبدآ في تحقيق كامل إمكاناتهما. في تقديري، سيكون دور بعثة الأمم المتحدة أكثر أهمية منه في أي وقت مضى في دعم العراق في رحلته نحو الاستقرار والتنمية.

منذ إحاطتي الإعلامية الأخيرة لمجلس الأمن (أنظر S/PV.6747)، عززت من اتصالاتي مع القادة السياسيين

مـن جميـع الأطـراف في بغداد وإقليـم كردسـتان، والتقيت مـع ممثلين للعديـد من الطوائف العراقية، واسـتمعت لنصائح الزعماء الروحيين في العراق، مثل آية الله العظمى السيستاني في النجف. كما سعيت إلى التعرف على وجهات نظر حكومات إيران والكويت وتركيا حول الوضع في المنطقة.

يتمثل جوهر ولاية بعثة الأمم المتحدة في دعم ومسـاعدة الشعب العراقي، إذ إن الشعب العراقي هو الذي يريد للجمود السياسـي أن ينتهي؛ وهو الذي يريد أن يعيش في أمن ورخاء ومسـتقبل أفضل لأطفاله الذين يتوقون لليوم الذي تتحول فيه فوائد الثروات الطبيعية في البلد إلى خدمات كهرباء موثوق بها وغيرها من الخدمات العامة وإلى تنمية اقتصادية.

قبل سـبع سـنوات تقريبا، وضع الشـعب العراقي أسس الديمقراطيـة في بلـده باعتماده للدسـتور. لكـن اليوم، هناك مؤسسـات رئيسية لم تنشأ بعد، وتشـريعات أساسية لا تزال معلقة، بما في ذلك إنشاء مجلس اتحادي، وتعزيز النظام القضائي، وسن تشريعات بشأن تقاسم العائدات والنفط والغاز، وحماية الأقليات، وما هذا إلا غيض من فيض.

جعلـت أنا وزملائي من تعزيـز التقدم في هذه المجالات أولويـةً من الأولويـات. فعلى وجه الخصـوص، هناك حاجة إلى وضع الأطر القانونية والسياسـية لتقاسـم العائدات. ومن شأن ذلك أن يشكل دعما كبيرا للنظام الاتحادي، وأن يحسن بيئة الاسـتثمار، وأن يقنن التوزيـع المتفق عليه للثروة الوطنية. إن تقاسـم العائدات أمر حيوي للمساعدة في تحسين التعايش بـين العرب والأكراد، ولضمان أن يبقـى العراق دولة اتحادية واحدة، وقبل كل شـيء، لإيجاد حل لمسـألة الحدود الداخلية المتنازع عليها.

بيـد أن إحـراز تقـدم في إطلاق جدول أعمال المسـائل التشـريعية المعلقـة في العـراق يتطلب التوصـل إلى اتفاق بين الزعمـاء السياسـيين في العراق يُنهي حالة الجمود السياسـي. يجب التوصل إلى هذا الاتفاق من خلال حوار شفاف وشامل، في ظل احترام الدستور وروح التوافق.

لا ديمقراطيـة بـدون انتخابـات. ولا انتخابـات ذات مصداقيـة مـن دون لجنة انتخابات قوية ومسـتقلة اسـتقلالاً حقيقياً. وفي اللحظة الراهنة، يشارك نائبي للشؤون السياسية، السـيد جيورجي بوزتن، في تيسـير الجهود الرامية إلى التوصل إلى تشـكيل لجنـة عليـا مسـتقلة جديـدة للانتخابـات تمثل عضويتهـا جيمـع العناصر الرئيسـية في العـراق، بمن في ذلك النساء والأقليات.

التعجيل باختيـار المفوضين أمر ضروري لضمان إمكانية إجراء انتخابات مجالـس المحافظات، المقرر إجراؤها في آذار/مـارس مـن عـام ٢٠١٣، في الوقـت المحدد. بيـد أن القلق يسـاورني مـن أن يعرقل الجمود السياسـي المسـتمر العملية. في الأيام الأخيرة، ناقشـت مع الزعماء السياسـيين، بمن فيهم رئيـس الـوزراء نوري المالكـي، ضرورة الانتهاء سـريعاً من عملية الاختيار والتمثيل المناسب للنساء والأقليات في اللجنة. واليوم، أود أن أكرر ندائي إلى جميع الكتل السياسية للإسراع في اختيـار المفوضـين المهنيين. وهنـا، تقف البعثـة على أهبة الاستعداد لتقديم المساعدة.

عدد الإصابات في صفوف المدنيين الناجمة عن الهجمات الإرهابيـة في ازديـاد في جميـع أنحاء العراق. ومنـذ بداية هذا العام، أدى ما بلغ في المتوسط ١٢ حادثة عنف في اليوم الواحد إلى مـا مجموعه أكثـر من ٣٠٠ ١ ضحية، الكثيرون منهم من الأطفال الأبرياء والنسـاء الذين كانوا ببساطة في المكان الخطأ في الوقت الخطأ. وسقوط ضحية ولو واحدة أمر جلل.

يجب على السـلطات العراقيـة أن تواصل بذل كل جهد ممكن لتحديد هوية مرتكـبي أعمال العنف هذه وتقديمهم إلى العدالـة. تهـدف هذه الهجمات إلى إشـعال المزيد من العنف. وعلى الرغم من المعاناة، يجب على العراقيين من جميع مشارب

الحياة والخلفيات الدينية أن يولوا ظهورهم لانقسامات الماضي وأن يتحدوا من أجل مستقبل سلمي.

تمثل حقوق الإنسان حجر الزاوية في مستقبل العراق الديمقراطي وهي في صميم ولاية الأمم المتحدة في العراق. وتحقيقا لتلك الغاية، تواصل البعثة دعم أنشطة وزارة حقوق الإنسان وذلك بكفالة أن يفي العراق بواجباته الدولية في مجال حقوق الإنسان.

وكما أبلغت أعضاء مجلس الأمن في شهر نيسان/أبريل الماضي، أقر مجلس النواب تعيين أعضاء أول مفوضية عليا مستقلة لحقوق الإنسان في العراق. ويسرني أن أبلغ بأن أعضاء المفوضية قد اجتمعوا الآن وبدؤوا يزاولون عملهم. وتقدم بعثة الأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي الدعم للمفوضية في تلك العملية.

أكدت النتائج التي توصل إليها تقرير الأمم المتحدة لعام ٢٠١١ عن أوضاع حقوق الإنسان في العراق، المنشور في شهر أيار/مايو، على هشاشة حالة حقوق الإنسان في العراق. وتطابقت استنتاجات التقرير إلى حد كبير مع النتائج التي توصلت إليها وزارة حقوق الإنسان. ومع الاعتراف بأن الحكومة العراقية حققت بعض التقدم في تنفيذ التدابير اللازمة لحماية وتعزيز حقوق الإنسان، إلا أن تأثير ذلك على حالة حقوق الإنسان عموما لا يزال محدودا. تساعد الأمم المتحدة السلطات العراقية في تعزيز سيادة القانون والنهوض بحماية حقوق الإنسان في العراق من أجل وضع حد للانتهاكات مثل حالات الاعتقال والاحتجاز التعسفية.

تعتبر الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للعراقيين أيضا من المسائل المثيرة حقاً للقلق. ولا يزال الفقر وارتفاع معدلات البطالة والركود الاقتصادي والتدهور البيئي ونقص الخدمات الأساسية تؤثر على قطاعات كبيرة من السكان. فمن الأهمية بمكان أن يتوفر للعراقيين، لا سيما الفئات الضعيفة، إمكانية أفضل للحصول على الخدمات الأساسية والرعاية الاجتماعية وبرامج التنمية المجتمعية، وفرص التعليم. ولا يمكن بأقل من ذلك أن يتحقق النجاح للأجيال المقبلة. يجب حماية حقوق جميع العراقيين، بمن فيهم الأقليات، على النحو المنصوص عليه في الدستور العراقي.

يطبق العراق عقوبة الإعدام في عدد كبير من الجرائم. ولذلك فإنني أكرر النداء الذي وجهه الأمين العام ومفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان إلى الحكومة العراقية بتطبيق وقفٍ طوعي على جميع عمليات الإعدام بهدف إلغائها. وأرحب بأن السلطات في إقليم كردستان تواصل تنفيذ وقف اختياري لأحكام الإعدام، والذي بدأ العمل به منذ عام ٢٠٠٧.

أود أن أنتقل الآن إلى بعض التطورات الإقليمية والدولية الأخيرة ذات الصلة بالعراق. كما يعرف الأعضاء، فإن زيارة رئيس الوزراء المالكي إلى الكويت في آذار/مارس أعقبها الزيارة التاريخية التي قام بها أمير دولة الكويت إلى بغداد لحضور مؤتمر القمة العربية. وحسنت هاتان الزيارتان بشكل ملحوظ العلاقات الثنائية بين الكويت والعراق ويسرت استئناف اجتماعات اللجنة الوزارية المشتركة بين العراق والكويت.

واتخذ العراق أيضا خطوات حاسمة لوضع اللمسات النهائية لمشروع صيانة الحدود العراقية الكويتية، وفقا للقرار ٨٣٣ (١٩٩٣). وبناء على طلب الطرفين، تعد الأمم المتحدة لبدء أعمال الصيانة بحلول ٣١ تشرين الأول/أكتوبر، شريطة استيفاء الشروط الأساسية، مثل إزالة العقبات من منطقة الحدود. إن الوفاء بجميع الالتزامات المتعلقة بالكويت بموجب الفصل السابع بصورة مرضية سوف يعزز آفاق التجارة الثنائية والاستثمار ويعزز التعاون الإقليمي ويؤدي إلى استعادة العراق لمكانته اللائقة في المجتمع الدولي.

وفي هــذا الصــدد، أود أيضــا أن أغتنــم هــذه الفرصــة لأرحــب باعتماد مجلس النــواب في ٢٨ حزيران/يونيه لقانون التصديق على البروتوكول الإضافي لاتفاق الضمانات الشاملة للوكالــة الدولية للطاقة الذرية، وأشــجع حكومة العراق على اتخــاذ الخطــوات المتبقية لكفالــة دخوله حيز النفــاذ في أقرب وقت ممكن.

لقد زادت، في السنوات الأخيرة، شدة وتواتر العواصف الرمليــة والترابيــة، الــتي تهب أساســا من داخل العــراق. إنها تؤثــر تأثيرا كبيرا علــى الصحة العامة في العــراق وفي المنطقة الأوســع، خاصة بالنســبة للفئات الأكثر ضعفــا، وتؤثر على النقل والتجارة. وخلال زيارتي إلى الكويت في حزيران/يونيه، وبعد عرض أمير الكويت اســتثمار جزء من تعويضات الحرب المســتحقة مــرة أخرى في العــراق، اقترحت إنشــاء صندوق بيئــي لمكافحــة العواصف الرملية والترابيــة. وإذا وافق العراق والكويت، يمكن أن يستخدم الصندوق في الاضطلاع بأنشطة للحــد من تلك المخاطر الصحيــة، التي تعرقل الحياة اليومية في المنطقة. وقد تشــمل هذه الأنشطة تحسين إدارة الموارد المائية، ومكافحة التصحر وإعادة التحريج والمشاريع الزراعية.

وغــني عن القــول إن تواصــل أعمال العنف في ســوريا يشــكل مصدر قلق عميق، بالنظر إلى احتمال انتشــار القلاقل والعنف والآثار الإنسانية والتداعيات السياسية. تضع منظومة الأمم المتحدة في العراق خططا للطوارئ لاحتمال نشوء حالة طوارئ إنســانية. وفي هذا الصدد، قمــت مؤخرا بزيارة مخيم لاجئين في إقليم كردســتان للذين شردهم الصراع في سوريا. حــتى الآن، مع وجــود ٧ ٠٠٠ لاجئ، فــإن أعدادهم يمكن التحكم فيها. وفي ١٠ تموز/يوليه، زار المبعوث الخاص المشترك للأمم المتحدة وجامعة الدول العربية إلى ســوريا، السيد كوفي عنان، العراق واجتمع مع رئيس الوزراء نوري المالكي. كانت حكومة العراق واضحة جدا بشأن أهمية انتقال سياسي بقيادة الســوريين وملكيتهم، وبما يكفل تحقيق التطلعات المشــروعة والديمقراطية للشعب السوري تحقيقا كاملا.

وتواصــل الأمــم المتحــدة في العــراق أيضا دعــم تطوير مؤسســات الدولة الفعالة والشــفافة والتي تخضع للمســاءلة. وتولت نائبتي الجديدة/المنسقة المقيمة ومنسقة الشؤون الإنسانية للعراق، الســيدة جاكلين بادكوك، مهام منصبها في ١٣ أيار/مايــو. وقد أظهرت بالفعل تصميمها وقيادتها في تنســيق فريق الأمــم المتحدة القطــري للعمل ككيان واحــد. وطلبت منها كفالة أن الفريق القطري يعزز وجوده وأنشطته في جميع أنحاء البــلاد. إن هذا يتجســد في البصرة. هناك، يمكن أن تســاعد وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها في الارتقاء بنوعية الحياة في هذه المحافظة الغنية بالنفط إلى المســتويات الموجودة في البلدان الغنية بالنفط الأخرى في المنطقة.

اسمحوا لي أن أســلط الضوء بإيجاز على اثنين من مجالات الأولوية ذات الآثار السياسية والأمنية والتنموية المهمة، حيث تعمل منظومة الأمم المتحدة في العراق جنبا إلى جنب.

إن العراق أحد البلدان التي تتمتع بأعلى نسبة من الشباب في العــالم، إذ أن ٥٠ في المائــة مــن الســكان تحت ســن ١٨ عاما. وفي الوقت نفســه، فإن معدل البطالة بين الشباب أكثر مــن ضعف المتوســط المحلــي، إذ يبلــغ ٢٣ في المائة. وتدعم منظومــة الأمم المتحدة البرامج التي تهدف إلى زيادة مشــاركة الشــباب في المجــالات الاجتماعية والسياســية والاقتصادية. وفي اســتفادة من الســنة الدولية للشــباب عام ٢٠١١، تدعم الأمم المتحــدة جماعات المجتمع المدني لتعزيز دورها في كفالة الحيــز الديمقراطي والحريات. ويركز التقرير الوطني الثالث عن التنمية البشــرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على الشباب، وسينشر في وقت لاحق من هذا العام.

وكما هو الحال مع الشباب، فإن المرأة طرف فاعل مهم في التنمية في العراق، إلا أن معدل الأمية بين النســاء أكثر من

ضعــف معــدل الأمية بين الرجال في العــراق. وفي اجتماعاتي مــع المحاورين الحكوميين العراقيين، ومنظمات المجتمع المدني النســائية، فإنني أدعو إلى اعتماد وتنفيذ الاســتراتيجية الوطنية المقترحــة بشــأن النهوض بالمــرأة. تعمل أســرة الأمم المتحدة مــن أجل دعم اضطــلاع المــرأة بدورها في الحياة السياســية والاقتصاديــة. وتواصل الأمم المتحدة أيضا العمل لتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، وتشجيع الحكومة على الوفاء بالتزاماتها في هذا الصدد.

أخيرا، مابرحت اشعر بالقلق البالغ إزاء عدم إحراز تقدم في حل قضية مخيم أشــرف. في الأشهر الماضية، انتقل ٢٠٠٠ من المقيمين في مخيم أشــرف إلى مخيــم الحرية. ولا يزال هناك حوالي ١٢٠٠ شــخص في مخيم أشرف. وقد تم تمديد العديد مــن المواعيــد النهائية الــتي حددتها حكومة العراق. وأشــكر حكومة العراق على مرونتها في هذا الصدد، وأناشد السلطات العراقية مواصلة عملية حل مســألة الانتقال سلميا. إن التزامنا التزام إنســاني محض، إنه التزام لتيسير الانتقال الطوعي المؤقت للمقيمــين إلى مخيم الحرية، كخطــوة أولى لإعادة توطينهم في بلــدان خارج العــراق. بيد أن نجاح الميســر يعتمد على الأقل على حســن النية. لا يمكن أن يكون هناك تيســير بدون حوار بناء وعملي.

نحن نواجه ثلاثة تحديات رئيسية. أولا، شهدت الأسابيع الأخيرة صعوبات في مواصلة الحوار بين البعثة والمقيمين، وبين المقيمــين وحكومة العراق، مما عــزز الانطباع بافتقار المقيمين للإرادة الصادقة للمشــاركة في العملية التي تيسرها بعثة الأمم المتحــدة. ثانيا، تقــع المســؤولية أيضا على عاتــق العديد من المؤيدين الدوليين. من الأهمية بمكان أن يسهموا في التأثير إيجابيا في مواقف المقيمين. ثالثا، لم تتقدم، حتى الآن، أي دولة عضو بعرض لإعادة توطين قاطني مخيم أشرف السابقين المؤهلين.

لا بد من أن تكون هناك طريقة للخروج من مخيم الحرية في المستقبل المنظور. وبدون آفاق لإعادة التوطين، فإن العملية الحاليــة تتعرض لخطر الانهيار. لدى مكان العبور المؤقت، مخيم الحرية، القدرة على اســتيعاب المقيمــين المتبقين البالغ عددهم ١٢٠٠ والوفاء بالمعايير الإنســانية المقبولة. لقد كرســت كل من البعثة ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين قدرا كبيرا من الطاقة والموارد لحــل القضية. وفي هذه الأثناء، هناك أكثر من ١٠٠ موظف مخصص لهذا المشروع.

إنني أناشــد حكومة العراق التحلي بالكرم، لاســيما من حيث تلبية الاحتياجات الإنسانية مثل المياه والكهرباء، وتجنب العنف تحت أي ظرف من الظروف. وأناشد أيضا قاطني المخيم الالتزام بالقوانين العراقية وتجنب الاستفزاز والعنف. إن الوقت لإيجاد حل مســتدام آخذ في النفاد. صــبر الحكومة بدأ ينفد. لذلــك فإنــي أود أن أكرر ما قاله الأمــين العام وأحث قاطني مخيم أشرف على التعاون مع السلطات العراقية، والانتقال من مخيم أشــرف إلى مخيم الحرية. ومــن الضروري أيضا أن تتقدم بلدان ثالثة لقبول المقيمين المؤهلين لإعادة توطينهم في أســرع وقت ممكن، إذ أنه لن يكون هناك حل دائم بدون بلدان ثالثة.

في مقدمــة بيــاني، طرحــت مســألة ما إذا كان شــعب العــراق لا يــزال بحاجة إلى بعثة الأمم المتحــدة. أنا مقتنع بأنه ثمة حاجة إلى البعثة أكثر من أي وقت مضى لمســاعدة العراق على استكمال تحوله إلى ديمقراطية مستقرة ومزدهرة. إن البعثة تتمتع بالشــرعية والســلطة لتمثيل المجتمع الدولي في العراق. يتطلــع العراقيون من جميع الطوائف إلى البعثة لحماية تطلعاتهم وكفالة تلبية احتياجاتهم. وبدعم مجلس الأمن، ستواصل البعثة جهودهــا لمعالجــة العديد مــن القضايا العالقــة الحاسمة الأهمية لضمان مســتقبل العراق. ويتطلّب الاقتطاع الكبير بنسبة ٢٠ في المائــة مــن ميزانية بعثــة الأمم المتحدة لتقديم المســاعدة إلى العــراق في عام ٢٠١٣ أن نبذل المزيد من الجهد بقدر أقل من

المـــال. وفي هذا الســـياق، قد تحتاج البعثـــة الى إعادة النظر في بعض مجالات العملية.

وأود أن أتقـــدم بخالص الشـــكر إلى أعضاء المجلس على دعمهـــم المتواصل، وإلى حكومة العراق وأعضاء الأمم المتحدة بنطاقهـــم الأوســـع، وكذلك إلى موظفي البعثـــة على التزامهم وتفانيهم بلا هوادة لتنفيذ الولاية المنوطة بنا.

الرئيس (تكلم بالإســـبانية): أشـــكر الســـيد كوبلر على إحاطته الإعلامية الشاملة.

أعطي الكلمة الآن للممثل الدائم للعراق.

الســـيد البياتي (العراق) (تكلـــم بالإنكليزية): اسمحوا لي في البدايـــة أن أتقدم بالتهنئة اليكم، ســـيدي، والى بلدكم على توليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر، وأن أتقدم بالشكر الى الرئيس الســـابق، الممثل الدائم لجمهورية الصين الشعبية، على جهوده خلال شهر حزيران/يونيه.

وأود أيضا أن أشـــكر الممثل الخاص للأمين العام للعراق، السيد مارتن كوبلر، وفريقه في بغداد ونيويورك على ما يبذلونه من جهود دؤوبة لمساعدة العراق حكومة وشعباً.

بعد اســـتعراض تقرير الأمين العام عن الاعمال التي قامت بهـــا في العراق بعثة الأمم المتحدة لتقديم المســـاعدة إلى العراق، الوثيقة (S/2012/535)، أود أن ادلي بالتعليقات التالية.

بالنسبة الى الوضع السياسي والأمني، عاش الشعب العراقي لعقود في ظل النظام الوحشـــي والدكتاتوري لصدام حســـين، الذي دمر البلد وخلّف آثارا خطيرة وسلبية على عقلية الشعب العراقي. ومع ذلك، قرر الشـــعب العراقي، بعد ســـقوط نظام صدام حسين في عام ٢٠٠٣، المضي قدماً في عملية بناء عراق جديـــد، ديمقراطية دســـتورية وبرلمانية واتحاديـــة. وحتى اليوم، نواجـــه في العراق الصعوبات والمشـــاكل والتحديات، والكثير منها هي نتاج إرث صدام حســـين. وعلى الرغم من المشاكل القائمة بين الجماعات السياســـية في العراق بشـــأن العديد من المســـائل السياســـية الهامة، من الملاحظ أنهـــا تعالج خلافاتها في إطار الوســـائل الســـلمية المنصوص عليها في الدســـتور العراقي الذي صوّت الشعب العراقي لصالحه.

وهـــذه الخلافـــات السياســـية لم تتخطَ الحـــدود القانونية والدســـتورية، ولم يهدد أي حزب سياسي باستخدام القوة أو العنف لفرض إرادته وجدول أعماله السياسي. لذلك، أستطيع القول إن الشعب العراقي بدأ يتعلم الصراخ بعضه على بعض، بدلاً مـــن إطلاق النار بعضه على بعض، واســـتخدام بطاقات الاقتـــراع، بـــدلاً من الرصـــاص، بغية تحقيق أهدافه السياســـية والتعبير عن آرائه.

رئيس العراق، الســـيد جـــلال طالباني، بصفته وصيا على الدســـتور وفي إطـــار مهمته لحل الحالة السياســـية الراهنة، التي وصفها صديقي السيد كوبلر بأنها حالة تتصف بالجمود، بذل جهـــودا مكثفة وعقد العديد من الاجتماعـــات مع كبار قادة البلـــد، والكتل البرلمانية والأحزاب السياســـية، دعا فيها جميع الأطـــراف إلى وضع مصالح البلد ومواطنيه فوق أي مصالح أو اعتبارات أخرى.

ودعـــا في بيان لـــه بتاريخ ١٧ أيار/مايـــو جميع الاخصام السياســـيين إلى وقف الحملات الإعلامية المتبادلة، ونبذ الكلام المتشنج، واعتماد الحوار البناء الرامي إلى تحقيق وتعزيز القواسم المشـــتركة، لا إلى تعميق وتوســـيع الخلافـــات بينهم. ودعاهم أيضا في بيانه إلى اعتبار الدســـتور مرجعاً لهم، والالتزام بالمبدأ الأساســـي الذي قامت الحكومة على أساســـه، وهو الشراكة الحقيقية في إدارة السلطة وتحمل المسؤولية.

وفي هذا الســـياق، أكد الرئيس أثنـــاء اجتماعه مع الممثل الخاص للأمين العام للعراق، الســـيد مارتن كوبلر، بتاريخ ١٢ حزيران/يونيـــه، على متابعـــة بذل جهـــوده المتواصلة لتقريب وجهات النظر بين الاخصام السياســـيين ومنـــع مخاطر التفرقة

في البلـد. وذكـر أيضـا أن العراق في حاجة ماسـة إلى الوئام السياسـي بين الاخصام السياسـيين، وتحقيق شراكة وطنية في إدارة البلد.

مـن ناحية أخـرى، أصدر رئيس الوزراء، السـيد نوري كامـل المالكي، بيانـا صحفيـا في ١٠ حزيران/يونيه دعا فيه جميع الشركاء السياسيين إلى الجلوس إلى طاولة الحوار المفتوحة لمناقشـة كل الاختلافـات التي تم تضمينهـا في جميع الأوراق والمبادرات، بروح من المسـؤولية الوطنيـة. ودعاهم أيضا إلى السـعي لإيجـاد الحلول والمضـي قدما في عمليـة البناء وإعادة الاعمار، بما في ذلك بناء الدولة وإقامة مؤسسـاتها على أساس دستوري، والتعجيل بتخصيص الخدمات للمواطنين. وأكد في بيان آخر صـدر في ٢٧ حزيران/يونيه، التزامه بتطوير العملية السياسـية وتطبيق الديمقراطيـة، وجدد دعوته إلى إجراء حوار قائم على الدسـتور، وإجراء إصلاحات في جميع مؤسسـات الدولة.

وفي إطـار الجهود المكثفـة التي بذلتها الحكومـة العراقية لمنـح المزيد من السـلطة لمجالـس المحافظات، تـرأس رئيس الـوزراء اجتماعا للدورة العادية لمجلس الوزراء في محافظة ذي قار بتاريـخ ١٢ حزيران/يونيـه. وفي الاجتماع، جدد رئيس الـوزراء تأكيده على أن الغـرض من عقد اجتماعات المجلس في المحافظـات، مثلما حـدث في محافظات الموصل وكركوك والبصـرة، هو التعرف عن قرب على مشـاكلها واحتياجاتها، ودعم ومسـاعدة الحكومات المحلية بغية تحسـين المحافظات والتعجيل بالخدمات المقدمة للمواطنين في جميع القطاعات.

ولقد شهد الوضع الأمني في العراق تحسنا هائلا وملحوظا. فالإحصـاءات المقدمة من وزارة الصحة تشـير إلى اسـتمرار الانخفـاض في عدد ضحايا الإرهـاب المدنيين في عام ٢٠١١ بالمقارنة مع الإحصاءات المسجلة في عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٠. والنسـبة المئوية لضحايا الإرهاب انخفضـت ٢٠ في المائة عام ٢٠١٠، مقارنة بما كانت عليه في عام ٢٠٠٩، وانخفضت ١٤ في المائـة عـام ٢٠١١، مقارنة بعام ٢٠١٠. وهذا العام، كما ذكر السـيد كوبلر، كان هناك المزيد من الهجمات الإرهابية، ولكـن يحدونا الأمل في أن نرى بقية السـنة المزيد والمزيد من التحسـينات في مجال الأمن بينمـا تتخذ الحكومة جميع التدابير لمحاولة منع الإرهابيين من تحقيق أهدافهم الشريرة.

إن تحسـن الحالـة الأمنيـة شـجع العديد مـن اللاجئين العراقيين على العودة إلى العراق، وتشير الإحصاءات الصادرة عن مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين إلى أن عدد اللاجئين العراقيين في سوريا، على سبيل المثال، تراجع إلى ٠٠٠ ٨٧ لاجئ هذا العام، بعد أن بلغ ٠٠٠ ١٥٠ لاجئ العام الماضي.

وبالنسـبة إلى الوضع الاجتماعـي والاقتصادي، أكدت حكومـة العـراق أن مـن واجـب كل المسـؤولين في كامل القطاعات الحكومية تلبية مطالب المواطنين العراقيين مستخدمة جميـع مواردها المتاحة، وتحسـين الخدمات للشـعب العراقي. ودعـت الحكومة كل الناس إلى التعـاون معها بغية التخفيف مـن معاناة المواطنين وتزويدهم بـكل الخدمات الممكنة. كما تؤكـد حكومة العراق التزامها بخطة الانفتاح الاقتصادي على جميع بلدان العالم.

وفي هـذا الصـدد، أود أن أشـير إلى الزيادة في صادرات النفـط الخام خـلال شـهر أيار/مايو، وتأثيرهـا الايجابي على الاقتصاد في العراق. فقد بلغ إجمالي الصادرات في شـهر أيار/مايو ٧٦ مليون برميـل، بقيمة ٧,٨٣١,٠٠٠,٠٠٠ دولار، وبلغ متوسط السعر حوالي ١٠٣ دولارات للبرميل الواحد.

وأود أيضا أن أشـير إلى جولة التراخيص الرابعة في وزارة النفط، حيث منحت عقد خدمات واسـتثمار لاتحاد شركات يتألف من شـركة الكويت للطاقة وشـركة البتـرول التركية وشـركة النفـط دراغون في الإمـارات العربيـة المتحدة، بغية

التنقيب في كتلة ٩ من محافظة البصرة ضمن منطقة مساحتها ٩٠٠ كيلومتر مربع ذات إمكانات نفطية. وجاءت جولة الترخيص هذه كجزء من سياسة استلام وفض العروض بطريقة شفافة جداً، وهي العروض المقدمة من شركات النفط الدولية المؤهلة للتنافس على عقود خدمات للتنقيب في المناطق المدرجة في جولة التراخيص الرابعة، التي تشمل ١٢ موقعا مع ست مناطق للتنقيب موزعة على عدد من المحافظات.

ولقد افتتحت جولة التراخيص الرابعة للتنقيب عن النفط والغاز بحضور السيد حسين الشهرستاني، نائب رئيس الوزراء لشؤون الطاقة، والسيد عبد الكريم لعيبي، وزير النفط، وعدد من أعضاء البرلمان ورؤساء مجالس المحافظات، والسفراء والممثلين لشركات النفط الدولية. وشاركت في هذه الجولة سبع وأربعون شركة من مصر، الكويت، الإمارات العربية المتحدة، المملكة المتحدة، روسيا، الصين، فرنسا، إيطاليا، اليابان، هولندا، سويسرا، النرويج، رومانيا، كرواتيا، كوريا الجنوبية، الهند، باكستان، إندونيسيا، فيت نام، تايلند، تركيا وأنغولا.

كما أعلنت وزارة النفط أن الإنتاج النفطي في العراق للسنوات العشرين المقبلة سوف يكون ٦٠ بليون برميل، تقدر قيمتها بمبلغ ٥ تريليونات دولار، استناداً إلى السعر المقدر البالغ ٨٥ دولاراً للبرميل الواحد. وتعكف الوزارة حاليا على بناء أربع مصافٍ للنفط في المحافظات العراقية من خلال عملية استثمار أجنبي. إن إنشاء تلك المصافي سيكون له أثر إيجابي على الاقتصاد العراقي بزيادة إنتاج النفط الذي سوف ينعكس إيجابيا على توزيع الوقود للمواطنين العراقيين.

لقد بدأ العراق إنتاج النفط في حقل الأحدب النفطي في محافظة الوسيط في وسط العراق، الذي تديره الشركة الصينية الوطنية للبترول، بمستوى إنتاج قدره ٦٠ ألف برميل في اليوم. سوف يستخدم الغاز الطبيعي الملازم له والمستخرج من هذا الحقل لتزويد محطة الكحلة لتوليد الطاقة في محافظة ميسان. ومن خلال جولات عملية إصدار التراخيص، يسعى العراق إلى زيادة منتجاته النفطية للوفاء بالطلب المحلي وتصدير الفائض، بالإضافة إلى زيادة احتياطياته من النفط من خلال الاستكشافات الجديدة في المنطقة الجديدة التي عُرضت على الشركات الدولية لاستكشافها. وتؤكد تلك الخطوات أنه بعد أقل من عام ونصف العام من تنفيذ الجولة السابقة من العقود، تمكن العراق من زيادة منتجاته النفطية بأكثر من ٥٠٠ ألف برميل من النفط يوميا.

وأود أيضا أن أذكر أن الوفد العراقي برئاسة السيد هوشيار زيباري، وزير الخارجية، قد وقّع في بروكسل بتاريخ ١١ أيار/مايو ٢٠١٢ اتفاق الشراكة والتعاون بين الاتحاد الأوروبي والعراق. ويمثل ذلك الاتفاق معاهدة شاملة طويلة الأجل بين الأطراف التي تؤمن بأهداف ومبادئ الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان وتلتزم بمبادئ الديمقراطية. وخلال الزيارة، أجريت مناقشات تتعلق بإجراءات العمل من شأنها أن تسهم في تنفيذ الاتفاق من أجل التعاون المشترك بشأن القضايا المتعلقة بالاستثمار والطاقة. كذلك، تطرق العراق والاتحاد الأوروبي إلى توقيت تنفيذ أهم المسائل التي يشملها هذا الاتفاق، بما في ذلك الحوار السياسي، فضلا عن بحث المسائل السياسية المتعلقة بتحقيق الاستقرار والسلام في المنطقة العربية. أود أيضا أن أشير إلى زيارة وزراء خارجية السويد وبلغاريا وبولندا إلى بغداد بتاريخ ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠١٢، بوصفهم ممثلين للاتحاد الأوروبي لمناقشة آلية تنفيذ ذلك الاتفاق مع المسؤولين العراقيين.

أما فيما يتعلق بحالة حقوق الإنسان، فيمر العراق في حقبة جديدة يقوم فيها العراقيون بإرساء أسس الديمقراطية وجميع أشكال الحريات: حرية الصحافة، وحرية تشكيل الأحزاب السياسية، وحرية التعبير، فضلا عن التعددية والانتقال السلمي

للسلطة. لقد تابع العراق أيضا السير في اتجاه الاعتماد على عُرى الصداقة والتعاون مع البلدان المجاورة لاستعادة دوره الإيجابي والعيش في سلام مع شعبه وجيرانه بطريقة من شأنها أن تعزز فرص الاستقرار والسلام في المنطقة.

إن العراق ملتزم أيضا بالتقيد بالقرارات الصادرة عن مجلس حقوق الإنسان وقد أحرز تقدما كبيرا وحقق منجزات هامة في مجال حماية حقوق الإنسان واحترامها، على الرغم من التحديات والصعوبات. وقد تحقق ذلك من خلال عمل المؤسسات المعنية المتخصصة في ذلك الميدان وذلك ابتداء بتشكيل لجنة حقوق الإنسان في البرلمان، وإنشاء وزارة حقوق الإنسان والمكاتب التابعة لها المنتشرة في جميع أرجاء بغداد والمحافظات، ولجان حقوق الإنسان في مجالس المحافظات، وانتهاء بتشكيل المفوضية السامية المستقلة لحقوق الإنسان. وقد صدر أيضا العديد من اللوائح التنظيمية الهامة التي تتعلق بحقوق الإنسان، وكان النظام السابق قد أصدر قوانين ومراسيم كانت تتناقض مع مبادئ حقوق الإنسان، تم إلغائها أو تعديلها.

وقد قدم العراق تقريره خلال الاستعراض العام الدوري الشامل لمجلس حقوق الإنسان في جنيف، ووافق على توصيات المجلس التي تمت صياغتها برؤية وأفكار وزارة حقوق الإنسان ضمن إطار الخطة الوطنية لحقوق الإنسان التي نظرت في أول خطة في تاريخ دولة العراق لكي تصبح خارطة طريق في ذلك الميدان. كذلك قدم العراق تقريره المتعلق باتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة والبروتوكول الإضافي لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في الصراعات المسلحة، بالإضافة إلى الإعداد للترحيب بالمقرر الخاص المعني بالتعذيب في أعقاب دعوة وجهها إليه العراق.

وفي هذا الصدد، أود أن أتطرق إلى إنشاء المفوضية السامية المستقلة لحقوق الإنسان التي تعتبر إنجازا تاريخيا بالنسبة للعراق ودلالة على نيته الصادقة في احترام حقوق الإنسان والنهوض بها في البلاد. والفريد في تشكيلها أن هذه الآلية أُنشئت بموجب قانون المفوضية رقم ٥٤ لعام ٢٠٠٩ الذي يعتمد الشفافية، والمهنية والديمقراطية ومعايير باريس في إنشاء لجنة مستقلة من جانب اللجنة البرلمانية لحقوق الإنسان، واللجنة البرلمانية للخبراء وبقية المشاركين، وقد تُوجت بموافقة مجلس النواب على أعضاء مجلس المفوضين. وبذلك أضافت مؤسسة هامة إلى عملية بناء نظام شامل لإعلاء شأن حقوق الإنسان يحظى بدعم وتأييد الأمم المتحدة والوكالات التابعة لها.

إن حرية الصحافة والتعبير من أهم الضمانات لأي آلية رصد فعالة للسلطة الرابعة بشأن حالة حقوق الإنسان وسيادة القانون في العراق. ويكفل الدستور بالكامل حرية التعبير والرأي وحرية الصحافة والطباعة والإعلان، ووسائط الإعلام والنشر. فحرية التعبير والرأي ركيزة رئيسية في بناء الديمقراطية ما برحت تتطور منذ عام ٢٠٠٣. لقد تم إقرار قانون حماية الصحفيين رقم (٢٢)، وكان السبب المعلن لاعتماده احترام حرية الصحافة والرأي وضمان حقوق الصحفيين وتأكيد دورهم في إرساء الديمقراطية في العراق الجديد. والدور الهام للصحفيين يتمثل في إكمال دور مراقبي حقوق الإنسان. ويهدف هذا القانون إلى تعزيز حقوق الصحفيين وتوفير الحماية لهم وفقا للبند الثاني من القانون. وتتناول عدة مواد في القانون توفير الضمانات القانونية للصحفيين لقيامهم بعملهم بحرية وسهولة.

أود أن أؤكد بأن العراق قد أوفى بالتزاماته الإنسانية والدولية نحو سكان مخيم العراق الجديد الذي كان يسمى بمخيم أشراف. وكما ذكر السيد كوبلر، فقد أظهرت الحكومة العراقية مرونة في تغيير موقع سكان المخيم. وتعاونت العراق أيضا تعاونا كاملا مع الممثل الخاص للأمين العام، السيد مارتن كوبلر، ومع مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين

في حل مسألة المخيم ونقل سكانه إلى مخيم الحرية. وتهيب الحكومة العراقية بأعضاء الاتحاد الأوروبي والبلدان الأخرى تيسير عملية نقل سكان المخيم كحل نهائي لهذه المشكلة.

أما فيما يتعلق بالحالة الإقليمية والدولية، فإن الحكومة العراقية، وفقا لمسؤولية العراق تجاه المنطقة والعالم، بوصفه دولة مسالمة تهدف إلى إحلال السلم والأمن الدوليين من خلال العمل الشامل لتحقيق أهداف وغايات ميثاق الأمم المتحدة، قامت بعد استضافتها للقمة العربية في آذار/مارس ٢٠١٢، بعقد اجتماع خلال الفترة من ٢٣ إلى ٢٤ أيار/مايو لمجموعة خمسة زائد واحد والاتحاد الأوروبي مع وفد جمهورية إيران الإسلامية يتعلق بالبرنامج النووي الإيراني. وقد عقد الاجتماع لمناقشة هذه المسألة الهامة والحساسة في عاصمة عربية مما يجسد اهتمام البلدان العربية وشعوبها بالتعامل مع المسألة من خلال الوسائل السلمية وتولي المسؤولية في حماية المنطقة وشعوبها من أي حرب أو صراع. وفي بيان أصدرته مجموعة خمسة زائد واحد وأدلت به السيدة كاثرين أشتون، ممثلة الإتحاد الأوروبي السامية المعنية بالشؤون الخارجية والسياسة الأمنية في مؤتمر صحفي عقد في ٢٤ أيار/مايو، أعربت عن شكرها لحكومة العراق وخاصة وزير الخارجية، السيد هوشيار زيباري، على ضيافته الممتازة وعلى تنظيم تلك الاجتماعات.

وضمن إطار الانفتاح العراقي على جميع بلدان العالم، قام وزير الخارجية، السيد هوشيار زيباري، بزيارة إلى موسكو بتاريخ ١٤ حزيران/يونيه بناء على دعوة من نظيره الروسي، السيد سيرغي لافروف. وخلال الزيارة ناقش الوزيران نتائج المحادثات النووية التي أجريت في بغداد بين البلدان الستة وإيران والدور الذي قام به العراق في التيسير لعقد ذلك الاجتماع كتوطئة لعقد اجتماع تلاه في موسكو. وتم التوصل إلى اتفاق بشأن بروتوكول للتعاون السياسي والدبلوماسي بين وزارة الخارجية العراقية والاتحاد الروسي. وعلاوة على ذلك، جرت مناقشة عمل الشركات الروسية في قطاعات النفط والغاز والكهرباء خلال الاجتماع بالإضافة إلى التعاون العسكري وفكرة إنشاء خط للسفر الجوي بين بغداد وموسكو.

أود أيضا أن أشير إلى الدور الفاعل للسيد هوشيار زيباري، وزير الخارجية، حيث ترأس الوفد العراقي الذي شارك في اجتماع مجموعة العمل الدولية من أجل سورية الذي انعقد في جنيف بتاريخ ٣٠ حزيران/يونيه، وشارك في الاجتماع الوزاري الرفيع المستوى الذي انعقد من أجل إعداد الوثيقة الختامية التي صدرت عن اجتماع المجموعة. قدم العراق ملاحظات هامة عكست موقفه، فيما يخص التعامل مع الأزمة السورية، والتي اتفق عليها في الوثيقة الختامية. وشارك وزير الخارجية العراقي أيضا في مؤتمر المعارضة السورية الذي عقد في ٢ تموز/يوليه في القاهرة، بصفته رئيسا لجامعة الدول العربية.

في إطار حرص العراق على تعزيز الروابط مع البلدان العربية، التقى السيد هوشيار زيباري مع السيد محمد مرسي، رئيس جمهورية مصر العربية. وخلال اللقاء، نقل السيد زيباري تحيات وتهاني رئيس جمهورية العراق جلال طالباني ورئيس الوزراء نوري المالكي والشعب العراقي، بمناسبة انتخاب السيد مرسي رئيسا جديدا. وأكد السيد زيباري على أهمية العلاقات الثنائية بين البلدين على المستويين الرسمي والشعبي، وحرص العراق على تحسين علاقاتهما، مما من شأنه خدمة مصالح البلدين.

في ضوء تنفيذ الالتزامات المترتبة على العراق بموجب قرار مجلس الأمن ١٩٥٧ (٢٠١٠) الذي اتخذ في شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، ورفع الجزاءات المفروضة على العراق، وعقب تنفيذ العراق الطوعي للبروتوكول الإضافي لاتفاق الضمانات الشاملة الذي أبرمه مع الوكالة الدولية للطاقة

الذريــة، صدق البرلمان العراقي علــى البروتوكول الإضافي في ٢٨ حزيران/يونيه.

فيما يخص الحالة بين العراق والكويت، أود أن أؤكد أن العراق ملتزم بحل جميع المسائل العالقة مع دولة الكويت الجارة، من خلال إرســاء علاقات وإجراء مفاوضات ودية. كما أود أن أؤكــد أيضــا للمجلس بأن ثمة تعاون إيجــابي وتواصل بين حكومتي العراق والكويت بهدف تســوية جميع المسائل العالقة بين البلدين، والناجمة عن غزو صدام للكويت في عام ١٩٩٠. ويشــكل حل تلك المسائل المتبقية أولوية قصوى بالنسبة لنا في العراق. وأؤكد التزام بلدي بالوفاء بالالتزامات المتبقية في إطار القرارات ذات الصلة، التي اتخذها مجلس الأمن بشأن الحالة بين العراق والكويت.

في هذا السياق، فإن الحكومة العراقية، بالتعاون مع اللجنة الدوليــة للصليــب الأحمر ومع بعض الــدول الصديقة، بذلت جهودا مكثفة للعثور على رفات المفقودين الكويتيين. وبحثت الســلطات العراقية في السجلات الرسمية والمقابر الجماعية، من أجل العثور على رفات المفقودين الكويتيين. وقد حققنا نتائج جيدة في هذا الصــدد، ونواصل بذل جهود جادة بغية إغلاق هذا الملف.

في سياق تنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، والجهود الــتي تبذلها وزارة الخارجية لإغــلاق ملف الممتلكات الكويتية التي استولى عليها النظام السابق في عام ١٩٩٠، جرى في ١٦ نيســان/أبريل، في مقر بنك الكويت المركزي، تســليم أوراق نقدية وعملات معدنيــة، ووثائق ومفاتيح وثائق مملوكة لبنك الكويــت المركزي، للجانب الكويتي. في ١٧ نيســان/أبريل، جرى نقل ١٥ شــريط ميكروفيلم يضم أرشيف جريدة الأنباء إلى السلطات الكويتية، في مقر وزارة الخارجية.

كمــا أود أيضــا أن أشــير إلى اجتماع اللجنــة الوزارية العراقيــة الكويتيــة المشــتركة، الــذي عقد في بغــداد في ٢٩ نيســان/أبريل، والذي تمت خلاله مناقشــة عدد من القضايا، أهمهــا التزامات العراق تجاه القرارات الدولية، والحدود البرية، وحريــة الملاحة في خور عبد الله، وملــف المفقودين العراقيين والكويتيــين، والقروض الكويتية علــى العراق، والتعويضات، وميناء مبــارك الكويتي الجديد، وإقامة منطقة صيد في الخليج، وافتتاح قنصليتين كويتيين في البصرة وأربيل.

في نهايــة الاجتماع، تم التوقيع على الوثائق التالية: محضر اجتماع الدورة الثانية للجنة العليا، الذي تم خلاله وضع جرد لجميع المســائل، ووقع عليه وزيــرا خارجية البلدين، والاتفاق على إنشــاء لجنة تعاون مشــترك بين العراق والكويت، وقعه وزيرا خارجية البلدين، والاتفاق بين العراق والكويت بشــأن إنشــاء لجنة إدارة مشتركة لتيسير وتنظيم الملاحة في خور عبد الله، وقعه وزيرا نقل البلدين. كما تم التوصل أيضا، إلى اتفاق بشــأن التوقيع على اتفاقات أخرى بعد الانتهاء من الخطوات القانونية في كل بلد من البلدان، خلال الزيارة التي ســيقوم بها رئيس وزراء الكويت إلى بغداد في نهاية هذا العام.

سادت أجواء إيجابية اجتماعات اللجنة واللجان الفرعية، واتســمت بالحرص المشــترك على أهمية تحقيق تحسن ملحوظ في العلاقات العراقيــة الكويتية. وتحقق كل ذلك، نتيجة لتوفر الإرادة السياســية لدى قادة البلدين. ونأمل أن تمهدالإنجازات التي حققها اجتماع ٢٩ نيســان/أبريل الطريق لخروج العراق من أحكام الفصل الســابع، وخصوصا عندما يتم التوصل إلى تفاهم حول آليات محددة ورؤية مشتركة للخطوات المستقبلية.

في الختام، أود أن أشــير إلى رســالة وزير خارجية العراق الســيد هوشــيار زيباري، الموجهة إلى الأمين العام بان كي – مــون، والمؤرخة ٢٨ حزيران/يونيه ٢٠١٢، التي تتضمن رغبة العــراق في تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المســاعدة إلى العــراق، لمدة ١٢ شــهرا (S/2012/520، المرفــق). كما أؤكد تقديــر حكومتي للدور الذي تقوم به بعثة الأمم المتحدة لتقديم

المساعدة إلى العراق، في العراق ونيويورك فيما يخص مساعدة العراق، وللجهود التي يبذلها الممثل الخاص مارتن كوبلر، من أجل توفير الدعم الذي تطلبه الحكومة العراقية، وفقا للآليات التي تم الاتفاق عليها بين الجانبين. وأنا أتفق مع البيان الذي أدلى به صديقي مارتن كوبلر، والذي مفاده أن هناك حاجة إلى بعثة الأمم المتحدة الآن أكثر من أي وقت مضى، في العراق.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): لا يوجد مزيد من الأسماء على قائمة المتكلمين.

والآن أدعو الأعضاء إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا حول هذا الموضوع.

رُفعت الجلسة الساعة ١٥/٥٥.